

## المجلس الاستشاري الفلسطيني

### (بحوثه ونتائجه)

#### مها بسطامي

مع تسلّم هربرت صموئيل مهام منصبه الرسمي في فلسطين، في الاول من تموز ( يوليو ) ١٩٢٠، أول مندوب سام بريطاني في فلسطين، انتقلت السلطة في البلاد من الادارة العسكرية، التي كان يرأسها قائد قوات الحلفاء ( Egyptian Expeditionary Force ) في المنطقة، الجنرال اللنبي، الى الادارة المدنية برئاسة صموئيل. وعلى الرغم من هذه الاجراءات الادارية من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، فان فلسطين، من الوجهة القانونية الدولية، كانت، حتى تلك اللحظة، في وضع «اراضي العدو المحتلة» ( Occupied Enemy Territory ). ذلك ان معاهدة السلام التي تخلّت تركيا، بموجبها، رسمياً، عن فلسطين لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، لم يتم توقيعها الا في العاشر من آب (اغسطس) ١٩٢٠، بعد ثلاثة شهور من تسوية الخلافات البريطانية - الفرنسية، في مؤتمر سان ريمو، بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، والمتعلقة بتوزيع الانتدابات، وصلاحياتها، وتعيين الحدود بين مناطق الانتداب. وفي الواقع، لم تقرّ تركيا تلك المعاهدة اطلاقاً، التي تضمنت، أيضاً، بنوداً مجحفة بحقها. وهذا ما دفع مصطفى كمال (اتاتورك)، الذي كان يقود تحركاً عسكرياً وشعبياً ضد الحلفاء، الى رفض المعاهدة، على الاقل بشقها المتعلق بمناطق الاناضول ومضائق الدردنيل.

أمّا أنظمة الانتداب على المناطق الآسيوية العثمانية سابقاً، فانها، وحسب القواعد الاجرائية لعصبة الامم، لم تدخل رسمياً حيز التنفيذ الا في ٢٩ أيلول ( سبتمبر ) ١٩٢٣ مع اقرار معاهدة لوزان. ولكن هذا كله لم يمنع هربرت صموئيل وادارته المدنية في فلسطين من مباشرة المهام التشريعية والتنفيذية منذ اليوم الاول، والتي ارتكزت، في مجملها، على أساس «وعد بلفور» كإطار عام ومحدّد للسياسة البريطانية في فلسطين. فقد وردت الاشارة الى هذا «الوعد» في مقدمة صك الانتداب، بالاضافة الى المواد ٢ و٤ و٦ و١١ و٢٢ و٢٣ منه. كما وردت الاشارة اليه في الرسالة الملكية التي نقلها المندوب السامي الى سكان فلسطين، بعد اسبوع واحد من مباشرة سلطاته<sup>(١)</sup>.

وإذا كان صك الانتداب البريطاني على فلسطين تميّز، مقارنة بالانتداب الفرنسي على سوريا والبريطاني على العراق، بتكرار الاشارة الى «وعد بلفور» واخضاع الاطار القانوني للسلطة البريطانية في فلسطين لأحكامه، فانه، أيضاً، اختلف عنهما في أمر جوهري آخر. اذ بينما كانت الدولة المنتدبة على كل من سوريا والعراق مطالبة باعداء «قانون أساسي» خلال ثلاث سنوات من بدء تطبيق الانتداب «لتسهيل التطور المطرد» لهذه البلدان «كدول مستقلة»، خلاصك الانتداب على فلسطين من